S

UN LIBRARY

JUN 2 0 1991

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

S/PV.2995
26 June 1991

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والتسعين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الساعة ١٨/٣٥

الرئيس :	السيد بيشيو	(كوت ديفوار)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
	اكوادور	السيد بوسو سرانو
	بلجيكا	السيد نوتردام
	رومانيا	السيد مونتيانو
	زائير	السيد بغبني إديتو نزنغيا
	زمبابوي	السيد مومبنغفوي
	الصين	السيد جن يونغجيان
	فرنسا	السيد مريميه
	كوبا	السيد زامورا رودريغز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشاردسون
	النمسا	السيد هوهنفلنر
	الهند	السيد مينون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد واطسون
	اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

91-60852/A ١١٩١ش(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٨/٤٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الامين العام (S/22739)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا لما جرت عليه الممارسة ، اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد الانباري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تمّ التوصل إليه في مشاوراته السابقة .

توجد أمام أعضاء المجلس رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الامين العام (S/22739) .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم هذا المنصب وعلى الطريقة التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر . وأتقدم بالتهنئة أيضا إلى سلفكم ، السفير لي ممثل الصين .

يقدّر وفدي تقديرا بالغا الرسالة التي أصدرها الامين العام صباح اليوم والتي تتضمن تقارير مروعة من السفير رولف ايكيوس ، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ، والدكتور هانس بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول معاملة الحكومة العراقية لفريق التفتيش النووي المؤلف من أفراد تابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة على مدى الأيام الخمسة الماضية . فهذه التقارير تبين على نحو قاطع أن حكومة العراق قد أعاقت عمل فريق التفتيش ومنعته من تنفيذ ولايته المتمثلة في تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق وإزالتها أو إبطال مفعولها . هذا بالإضافة إلى أن أعضاء مجلس الامن قد لمسوا دليلا آخر يؤكد تماما النتائج التي قدمها السفير ايكيوس والدكتور بليكس .

مما لا شك فيه أن العراق يقوم بخدعة نووية . وأن الولايات المتحدة تشعر بجزع شديد إزاء ازدراء النظام العراقي لالتزاماته بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وهذا يثير شكوكا خطيرة حول الالتزامات والتقارير الاخرى التي قدمتها حكومة العراق امتثالا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) . إلا أن هذا الحادث ليس إلا مثالا واحدا على عدم امتثال العراق لالتزاماته بمقتضى قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

إن الحالة المحددة قيد النظر تتعلق بالخدعة التي يستخدمها العراق فيما يتعلق بالانشطة المتصلة بالاسلحة النووية . إن الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) تلزم العراق بالتعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . والعراق مطالَب بتقديم التسهيلات لكل أعمال التفتيش الموقعي التي تراها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ضرورية ، والتعاون معها . هذا علاوة على أن القرار ٦٨٧ (١٩٩١) يطالب العراق بالكشف عن كل ما هو متعلق بانتاج المواد المستخدمة في

الاسلحة النووية . وقد قبل العراق هذه الالتزامات عندما قبل القرار ٦٨٧ (١٩٩١) مما مهد الطريق للمجلس لإعلان وقف إطلاق النار . بالإضافة إلى ذلك ، تعهدت الحكومة العراقية بالتعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في رسائل موجهة إلى الامين العام كان آخرها في ١١ حزيران/يونيه .

وعلى الرغم من التزاماته وتعهداته عمل العراق على تقويض روح ونص أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وهناك دليل واضح من مصادر عديدة على أن العراق ينفذ برنامج نووي سري يتضمن أنشطة متصلة بانتاج المواد المستخدمة في الاسلحة النووية . ونحن نعلم أن العراق كان ينفذ برنامجه النووي في مجموعة من المواقع . وقبل أعمال التفتيش التي قامت بها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بدأ العراق في تفكيك هياكله الاساسية النووية . ونعلم أن بعض هذه الاجهزة قد نقلت إلى موقع أبو غريب . وقد اطلعت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على هذه المعلومات وأحيطتا علما باعتقادنا بأن مرفق أبو غريب قد استخدم كموقع مؤقت لتخزين المعدات المتعلقة ببرنامج العراق غير المعلن عنه لإثراء اليورانيوم .

وكما أوضحت المعلومات التي حصل عليها أعضاء مجلس الامن صباح اليوم ، فإن المعدات المتصلة ببرنامج العراق غير المعلن عنه لإثراء اليورانيوم كانت موجودة في ذلك الموقع قبل ٢٣ حزيران/يونيه . إن العراق مطالَب بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) بالكشف عن هذه المعدات وإتاحتها للتفتيش . وبدلا من ذلك ، تم نقل هذه المعدات . حتى أن المسؤولين العراقيين كانوا يحولون دون وصول فريق التفتيش المكلف من قِبَل مجلس الامن إلى ذلك الموقع في الوقت الذي كانت تعمل فيه بكل جهد مجموعات من العمال العراقيين لنقل المعدات . وفي لحظة ما اضطر الفريق إلى التنحي جانبا للسماح بمرور المعدات الثقيلة إلى الموقع . ولم يسمح العراق لفريق التفتيش بالوصول إلى الموقع إلا بعد أن قضى أياما عديدة في نقل المعدات والمواد . وهذا لا يشكل امتثالا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) بل عائقا يقترن بمحاولة لإخفاء المعدات التي يطالب العراق بإتاحتها للتفتيش واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

إن حادث أبو غريب يكشف عن أسلوب الخداع والتعتيم الذي طالما استخدمته الحكومة العراقية فيما يتصل بهذا الموضوع . ونحن نمتلك دليلا قاطعا أكدته مصادر عديدة على أن العراق كان يسعى إلى إنتاج مواد نووية غير خاضعة للضمانات وإلى الحصول على أسلحة نووية بما يتنافى مع التزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الواسع النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهذا الدليل يتضمن ، في جملة أمور ، بيانات صرّح بها مسؤول نووي عراقي سابق ، والنتائج التي توصل إليها التفتيش الذي أجرته اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيار/مايو ، والسجل الحافل بمحاولات العراق غير الشرعية للحصول على مواد نووية حساسة من الخارج وكذلك بعض الصور التي شاهدها أعضاء المجلس .

وهناك مواقع أخرى ترتبط ببرنامج العراق للأسلحة النووية . ولم يكن أبو غريب إلا موقعاً للتخزين . وقد تأكدنا من وجود هيكل أساسي نووي واسع في العراق يشمل عددا من المرافق المصمَّمة لانتاج المواد النووية المستخدمة في الاسلحة وتطوير الاسلحة النووية . وعلى الرغم من أن الحرب أوقفت - على ما يبدو - العمليات في هذه المواقع فإن العراق لا يزال مطالبا بمقتضى قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) بتقديم تصريح سريع وكامل عن كل هذه المرافق النووية والمواد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة .

وبدلا من ذلك ، حاول العراق أن يخفي أكبر قدر ممكن من برنامج أسلحته النووية عن طريق نقل المواد الاساسية من المواقع النووية إلى مواقع مؤقتة للتخزين في مناطق أخرى . ومن الجلي أن على المجلس أن يضمن أن يتيح العراق لفريق التفتيش المؤلف من الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة الوصول الفوري والكامل إلى المواقع المعيَّنة إذا ما أريد لقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) أن يكون ذا مغزى . ولا بد للمجلس أيضا أن يضمن تقديم العراق بيانا كاملا عن كل المواد المتعلقة بإنتاج الاسلحة النووية بما فيها تلك التي نقلت من موقع أبو غريب .

إن هذا الحادث يبيّن أن العراق كان يفعل كل ما في وسعه لكي يخفي نطاق برنامجه غير الخاضع للضمانات للإشراء النووي الذي يُراد منه ، حسب اعتقادنا ، تطوير الاسلحة النووية . وعلى المجلس أن يسلّم بأن الطبيعة الفاضحة لخداع العراق في هذا المجال يدعو إلى الشك في دقة الإعلانات التي يقدمها العراق عن المعدات والمرافق والمواد الاخرى المنصوص عليها في أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وكذلك نيّة العراق بالامتثال كاملا لولاية القرار .

واستنادا إلى هذا المثال في المجال النووي ، هل يمكننا أن نثق بالحكومة العراقية عندما تنكر وجود برنامج للأسلحة البيولوجية ؟ هناك أدلة تدعونا إلى الاعتقاد بأن العكس هو الصحيح . واستنادا إلى هذا المثال في المجال النووي ، هل يمكننا أن نثق بأن العراقيين قد كشفوا بإخلاص عمّا يمتلكونه من قذائف تسيارية طويلة المدى وذخائر كيماوية ؟ الادلة تدعونا إلى الاعتقاد بأن العكس هو الصحيح . والواقع أن العراق لم يقدم تقارير دقيقة عن عدد القذائف التسيارية التي يمتلكها ومخزوناته من الاسلحة الكيماوية وينكر امتلاكه للقدرة البيولوجية . وهناك دليل قاطع أيضا على أن العراقيين قد حاولوا إخفاء أجزاء كبيرة من قذائفهم وأسلحتهم الكيماوية وحالوا دون وصول اللجنة الخاصة للأمم المتحدة إليها .

وقد استكمل مجلس الامن مؤخرا استعراضا لسياسة العراق وممارساته وسجل أدائه فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ولم يتخذ المجلس ، بحكمته ، قرارا برفع الجزاءات الاقتصادية التي ما زالت سارية ضد العراق . فما دام العراق لا يمتثل تماما وعلى نحو لا لبس فيه لمتطلبات القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، لا يجب على المجلس أن يفكر في تعديل تلك الجزاءات .

وعلى العراق أن يعلن عن أية معدات ومواد أخرى تتصل بالاسلحة النووية وأن يجعلها متاحة للفحص . وعليه أيضا أن يقدم سردا كاملا بقدراته المتصلة بالقذائف التسيارية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وأن يوفر لافرقة التفتيش المخولة من مجلس الامن إمكانية تامة وكاملة للوصول إلى تلك المواد وجميع المواقع المتصلة بهذا البرنامج . وأي شيء دون ذلك سيجعل التزامات العراق بالامتثال لجميع أحكام القرار خاوية من المغزى والمضمون .

وعلاوة على ذلك يتعين على مجلس الامن أن يعيد التأكيد على تصميمه على كفالة امتثال العراق لمقرراته الملزمة . ولنكن صرحاء وواضحين : يجب على العراق أن يمتثل تماما لكل أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، بما فيها الاحكام المتعلقة بالاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية . وفي هذا الصدد لا بد من الإعلان عن المعدات التي نقلت من موقع أبو غريب وجعلها متاحة للجنة التفتيش الخاصة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يأسف الوفد الفرنسي أشد الاسف لان الحكومة العراقية عرقلت الاداء السليم لفريق التفتيش النووي الموجود حاليا في العراق ، وانتهكت بذلك العديد من أحكام القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٩٩ (١٩٩١) ، على الرغم من التعهدات التي قطعها العراق على نفسه في هذا الصدد .

الفقرتان ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) واضحتان . العراق ممنوع من حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للاسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه .

ولتنفيذ مهمة التفتيش في هذا الصدد يحق للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة ، أن يجري تفتيشات موقعية ، حتى على المواقع التي لا يعلن عنها العراق . وهذا الحق في الوصول ، في أي وقت وفي أي مكان ، إلى المواقع التي تعلن عنها أو لا تعلن عنها السلطات العراقية هو الشرط لنجاح مهمة التحقق الجارية حاليا في العراق . وبالتالي كان هذا الوصول الحر وغير المشروط مذكورا بالتحديد في الخطة التي وضعها الامين العام لتنفيذ الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والتي اعتمدها المجلس في قراره ٦٩٩ (١٩٩١) .

صحيح أن الحكومة العراقية سمحت لفريق التفتيش بالدخول إلى الموقع ، ولكن تظل الحقيقة هي أن أربعة أيام قد ضاعت ، أربعة أيام كان يمكن خلالها إزالة أية آثار محتملة لانشطة غير مسموح بها ، وهذا الانتهاك العراقي لاحكام عديدة من القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٩٩ (١٩٩١) خطير للغاية ويجب ألا يتكرر أبدا مرة أخرى .

وإذا اقتضت الضرورة ، قد يتعين على مجلس الامن أن ينظر في أي خرق آخر ترتكبه الحكومة العراقية ، وأن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة التعاون الوثيق بين العراق واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، سواء كانت التفتيشات معلنة أو غير معلنة .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بداية ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه . لقد دللتم فعلا وباقتدار على مناقبكم وخبراتكم في إدارة أعمال المجلس .

أود أيضا أن أهنئ سلفكم ممثل الصين ، السفير لي داويو على المهارة التي أدى بها واجباته في الشهر الماضي .

مثل أعضاء المجلس الآخرين ، اطلعت هذا الصباح على الرسالتين الموجهتين إلى الأمين العام من السفير ايكيوس ، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد بليكس ، اللتين يوجهان فيهما الانتباه إلى أمر خطير للغاية وهو أن اللجنة الخاصة التي انشئت عملا بالجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) منعت من التفتيش على موقع عراقي ، انتهاكا للأحكام الملزمة المنصوص عليها في الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وهذا الصباح أيضا أبلغ أعضاء المجلس ببعض العوامل التي تدعم الافتراض بأن العراق يحاول إخفاء حيازته لقدرة على انتاج مواد انشطارية . وهذا يشكل انتهاكا صارخا للالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وسوف نقرأ باهتمام كبير التقرير الذي يشير إليه السيد بليكس في خطابه المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه . وسيمكننا هذا التقرير الإضافي الذي أعده السيد زيفيريرو كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي شارك في البعثة الأخيرة إلى العراق ، من أن نقيم بالكامل ما يقوم به العراق من عرقلة في هذا الشأن . وننتظر من السلطات العراقية أن تسارع إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإبلاغ اللجنة الخاصة بالموقع الذي نقلت إليه المعدات التي شوهدت أثناء المحاولة الأولى للتفتيش على ثكنات الجيش في أبو غرايب .

ونحن نرحب بعقد هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن للنظر في هذه الأحداث . فالمسألة خطيرة وينبغي توجيه انتباه المجتمع الدولي والرأي العام العالمي إليها .

ويحدونا وطيد الأمل ، سيدي الرئيس ، في أن تُذكروا العراق رسميا بالتزاماته المترتبة على قرارات مجلس الأمن ، وبصفة خاصة الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي تلزم العراق بأن يذعن لجميع التفتيشات التي تطلبها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتي تؤكد من جديد على خطر أية قدرة على انتاج المواد النووية للأغراض العسكرية .

وفي رأينا أن العراق بتنصله من مسؤولياته في هذه الحالة يثير الشكوك من تعهده الرسمي باحترام جميع أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق العميق إزاء هذا التطور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل بلجيكا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على غرار المتكلمين السابقين ، لا يسعني إلا أن أعرب عن قلق حكومتي حيال ما يبدو أنه محاولة من العراق لمنع فريق تفتيش تابع للجنة الخاصة للوكالة الدولية للطاقة النووية من الوصول الفوري وغير المعوق إلى موقع معين في بغداد ، ونقل معدات سبق أن شاهدها الفريق هناك .

وهذا يعد انتهاكا خطيرا لالتزامات العراق بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، ولا يمكن للمجلس أن يتهاون فيه . إننا نحث السلطات العراقية على ألا تكرر موقفها غير التعاوني أو تتمادى فيه ، وأن تمتثل بالاحرى ، امتثالا تاما لالتزاماتها ، وأن تعي أن أي شيء دون ذلك سيؤدي إلى عواقب غير سارة .

السيد رتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أمامنا رسالتا السفير إيكيوس والدكتور بليكس ، من الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهاتان الرسالتان واضحتان تماما ، بل في الحقيقة لا يمكن أن تكونا أوضح من ذلك . إنهما تبيّنان أن العراق انتهك الفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وتبيّنان أن العراق خرق قبوله لذلك القرار ، وتبيّنان أيضا أن العراق خالف الرسائل المتبادلة التي وقّعتها حكومته مع اللجنة الخاصة .

وتوضح الرسالتان أيضا أنه كان هناك نشاط محموم في الموقع المذكور خلال الأيام القليلة الماضية وأن معدات أزيلت على عجل من ذلك الموقع . ومع أنني ألاحظ أن التفتيش جرى في عيد ديني ، ولكنه لا يسعني إلاّ أن أقول إن ذلك لم يعق السرعة والعجَلة التي عمل بها العراقيون خلال تلك الأيام .

لقد أنشأ هذا المجلس اللجنة الخاصة وأعطاها ولاية محددة ، وهي تحديد موقع وتدمير كل المواد العراقية التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية ، بالإضافة إلى أسلحته الكيميائية والبيولوجية وجميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن حد معيَّن .

ويتعين على المجلس أن يساعد اللجنة الخاصة في أعمالها وأن يفعل ذلك على عجَل . وسيقوم أعضاؤها بأعمال تفتيش كثيرة في المستقبل القريب وهم بحاجة إلى كفالة الوصول الفوري إلى المواقع المحددة متى وحيثما أرادوا .

ولذلك يرى وفد بلادي أن الرسالة من هذا المجلس يجب أن تكون مزدوجة : أولا ، إن العراق يجب ألاّ يعرقل على الإطلاق مرة أخرى عمل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ ثانيا ، إن السلطات العراقية يجب أن يطلب منها أن تؤكد من جديد على أعلى مستوى التزامها بالتعاون التام مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لا بالأقوال وإنما بالأفعال .

السيد بوسو مرانو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسر وفد اكوادور بالغ السرور أن يراكم ، سيدي الرئيس ، تترأسون مداولاتنا . ونعرب أيضا عن شكرنا لسلفكم ، الممثل الدائم للصين ، الذي قام بواجباته في الشهر المنصرم بكفاءة عظيمة .

إن تفتيش المنشآت النووية العراقية شرط مسبق لا مهرب منه لتدمير الترسانة النووية العراقية أو جعلها عديمة الضرر أو إزالتها . ومن الجوهري أن حكومة بغداد ، بقبولها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) صراحة ، ألزمت نفسها لا بالسماح بجمع كل المعلومات المتصلة بتحديد المواقع النووية وعناصرها ومكوناتها فحسب بل والاكثر من هذا بالمساعدة في القيام بذلك والتعاون في إعداد خطة تراعي التزامات العراق بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ، والسماح بالقيام بصورة دائمة بالتفتيش والتحقق في المستقبل .

إن وفد اكوادور لا يريد المغامرة في إبداء تخمينات حول إخفاق العراق في الامتثال لهذه الالتزامات . ولا نريد أن نلمّح إلى أية دوافع خفيّة لعرقلة تدمير المنشآت النووية التي قد تكون قادرة على انتاج أسلحة من هذا النوع أو إزالتها أو إبطال مفعولها .

ولا تود اكوادور أن تخلص إلى أن موقف العراق بالنسبة للجنة الخاصة مثال على المواقف التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن جميع الالتزامات الاخرى بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، كما لا نود أن نصدّق أن لدى حكومة بغداد أية نية للتملص من الحظر النووي . ومع أن اكوادور ، كمسألة مبدأ ، تستطيع قبول الموقف العراقي في هذه المسألة بأنه ناجم عن الظروف الآنية وأنه يمكن إصلاحه على الفور ، فإننا نعتقد أنه يتعين على العراق أن يحاول تفهُّم المخاطر التي ينطوي عليها هذا الموقف من وجهة نظر البلدان المجاورة له .

ولذلك تؤيد اكوادور توجيه نداء إلى حكومة بغداد بأن تمتثل امتثالا تاما لهذا الالتزام والالتزامات الاخرى بمقتضى القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ونعتقد أن هناك حاجة ماسة بالنسبة للعراق لان يجنب سكانه المدنيين المزيد من العذاب وأن يدرك آثار

القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة التي تعرضت لهذا القدر الكبير من المعاناة بسبب سباق التسلح والتهديد المستمر بالقوة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اكوادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس في هذا الشهر ، وأن أعرب عن شكرنا للسفير لي داويو ، ممثل الصين ، على الطريقة التي أدار بها أنشطة المجلس في الشهر الماضي .

إن وفد بلادي أيد انعقاد مجلس الأمن العاجل في جلسة رسمية بسبب الطابع الخطير للمعلومات التي وُجه انتباهنا إليها فيما يتصل بتنفيذ العراق لبعض الاحكام المحددة الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

لقد أيدت رومانيا باستمرار منذ الايام والاسابيع الاولى للازمة في الخليج التنفيذ الكامل من جانب العراق لجميع القرارات التي اتخذها مجلس الامن . وقد أتيحت لنا الفرصة في الاشهر الماضية لتأكيد موقفنا في هذا الشأن لدى عملنا مع الاعضاء الآخرين في المجلس حول مختلف أجزاء القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وفي هذه المرة قدم الامين العام إلى المجلس بعض الوثائق المعززة ببيانات إضافية حول الصعوبات التي بدت في التعاون بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفريق التفتيش النووي التابع للجنة الخاصة المشكّلة بموجب الجزء جيم من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وفي الحقيقة لم يسمح لهذا الفريق الدولي من الوصول إلى مرافق معينة أخطرت حكومة العراق بأن تتيحها لإجراء تفتيش موقعي عاجل وفقا لاحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وقد علمنا من الوثائق التي قدمها الامين العام أن السلطات العراقية منعت الفريق الدولي من الوصول إلى المواقع والمرافق التي رغب الفريق في تفتيشها . ولن أدخل في تفاصيل إضافية لأن المتكلمين الآخرين قدموا بالفعل التوضيحات .

يود وفدي أن يعرب عن بالغ قلقه لانه على الرغم من الوعود السابقة من السلطات العراقية فإنها لم تف بالتزاماتها في ميدان هام وحساس مثل الميدان النووي .

وفي الوقت الذي نجد فيه أن مسالة إزالة الاسلحة النووية أكثر أهمية من أي وقت مضى ، فإن اهتمام حكومة بلادي بتنفيذ العراق لالتزاماته بعدم حيازة أو الحصول على الاسلحة النووية وقبول التفتيش الدولي لجميع مرافقه النووية له ما يبرره . وأن مشاعر الاهتمام والمخاوف هذه مشاعر مشروعة ولها ما يبررها نظرا لأن منطقة الخليج الفارسي ليست بعيدة عن منطقتنا الجغرافية التي نبذل فيها كل جهد ممكن لجعلها خالية من الاسلحة النووية .

وقصارى القول ، إننا نشاطر تماما القلق البالغ الذي أعرب عنه الامين العام إزاء الاحداث الاخيرة في العراق . وبالتالي فإننا نؤيد النداء الموجه إلى العراق بأن ينفذ بالكامل وبحُسن نية الاحكام ذات الصلة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وبصفة خاصة الاحكام التي تأذن بالتفتيش الدولي الموقعي .

ويجدر بحكومة العراق أن تفهم أن في صالحها أن تبذل كل جهد ممكن للامتثال ، دون تردد أو تحفظ ، لالتزاماتها الدولية . وعلى العراق أن يثبت بتصرفه الفعلي الاتساق بين أعماله وأقواله . ولا يمكن للعراق أن يبرهن على نواياه السلمية وأن يستعيد مكانه بين أعضاء المجتمع الدولي المحبين للسلم إلا من خلال التصرف النزيه الذي يتفق تماما وقرارات مجلس الامن .

في ضوء هذه الاعتبارات فإن وفدي يضم صوته الى الوفود الاخرى في مطالبة العراق بابداء حكمته وواقعيته باحترام قرارات مجلس الامن ذات الصلة وتنفيذها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل العراق .

السيد الانباري (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس . اسمحوا لي أن أهنئكم على ما تتحلون به من كياسة وحكمة في ادارتكم لاعمال المجلس . وأود أيضا أن أعرب للرئيس السابق للمجلس ، السفير لي ، ممثل الصين ، عن عميق شكري واعجابي .

منذ أن أصدر المجلس قراره ٦٨٧ (١٩٩١) في ٣ نيسان/ابريل قَبِل العراق هذا القرار وفعل كل ما في وسعه لتنفيذ جميع المتطلبات والالتزامات التي فرضها عليه هذا القرار . فقد تعاونّا مع جميع وكالات الامم المتحدة ولجانها وبعثاتها ولدينا الادلة التي تثبت هذا . وقد فعلنا ذلك بصفة خاصة مع اللجنة المكلفة بتدمير أسلحة الدمار الشامل والاسلحة الاخرى المنصوص عليها في ذلك القرار - وهذا هو الصحيح منذ اليوم الاول .

لقد سبق لبعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن زارت العراق وأوضحت جدا للملأ أنها تقدر للسلطات العراقية تعاونها .

وفي الزيارة الثانية - أي الزيارة الحالية - تعاون العراق تعاونا كاملا . وقامت البعثة بزيارة عدد من المواقع . وأن الموقع الوحيد الذي لم يكن متاحا لها هو الموقع الاخير - وليوم واحد ، لاسباب عملية . واسمحوا لي أن أذكّر أعضاء المجلس أن نظام الاتصال في العراق قد دُمر برمته . كما أن القاعدة العسكرية التي أرادت

البعثة التفتيش عليها بعيدة عن وسط مدينة بغداد ولم يكن من السهل الاتصال بها بالتليفون أو التليكس ؛ وببساطة لم يكن هناك اتصال . وأود أيضا أن أذكّر أعضاء المجلس بأن اللجنة أصرت على أنه يتعين على العراق أن يضع تحت تصرفها جميع المرافق التي طلبتها ، بما فيها مرافق النقل والترجمة الفورية ، واستجاب العراق لطلبها . لذلك فإننا اذا كنا نطلب من اللجنة أن تعطينا اشعارا مسبقا فذلك لاننا ببساطة نحتاج الى هذا الاشعار لتقديم التسهيلات التي طلبتها .

أعتقد أنه ما من شخص منصف يمكنه أن يخلص الى أن كون التفتيش جاء متأخرا ليوم واحد يعني أن العراق تصرف بنية سيئة أو قصد نقل بعض المواد الممنوعة . فلو كانت لدى العراق أي نية كهذه لما انتظر أكثر من ٨٠ يوما منذ اتخاذ القرار بتاريخ ٣ نيسان/ابريل للقيام بهذا العمل - وهو يعرف أن اللجنة كانت في بغداد للتفتيش على مختلف المواقع .

إنني أفهم تماما قلق واهتمام أعضاء المجلس . والواقع أن المسألة حساسة جدا وهامة للغاية . غير أنني أرى بالفعل أنه نظرا لعدم توفر الدليل الدامغ على عدم تعاون السلطات العراقية مع بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فلا توجد هنا قضية . إن العراق يتعاون تعاونا كاملا وسوف يستمر في القيام بذلك . لقد تعهدنا بالوفاء بالتزامنا ولن نتراجع عنه .

لذلك فإني أشعر بشيء من الحيرة إزاء هذه الحملة . هل الغاية منها هي إعداد الرأي العام العالمي لهجوم عسكري آخر على العراق ، مثل ذلك الذي حدث في الماضي ؟ أم هل هي تستهدف إدامة الجزاءات الاقتصادية المفروضة على شعب العراق بما فيه الاطفال ؟ أم هل تستهدف الحملة تبرير احتلال الجزء الشمالي من العراق ؟ آمل الا يكون أي غرض من هذه صحيحا ، ولكن عليّ أن انتظر وأرى .

وربما يكون أفضل جواب هو أن يجري تأكيد التزام العراق على أعلى مستوى - وأتذكر أن أحد الممثلين تقدم بطلب بهذا المعنى . لذلك بعد الإذن منكم يا سيادة الرئيس أتلو الآن مقتطفات من بيان وزير خارجيتنا في بغداد الصادر هذا الصباح . فقد قال :

(تكلم بالعربية)

"زعمت بعض المصادر الدبلوماسية أن العراق رفض السماح للجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة بتفتيش احدى منشآته النووية القريبة من بغداد والتي لم تبلّغ الامم المتحدة رسميا بوجودها . إن هذه الاخبار ملفقة ويقصد منها الاساءة المتعمدة للعراق وموقفه الواضح القائم على التعاون مع الامم المتحدة . إن المعلومات الصحيحة هي التالية :

"لقد طلب فريق التفتيش للتحقق من المواد النووية التابع للامم المتحدة زيارة العراق وإجراء التفتيش خلال أيام عيد الاضحى المبارك فاجبنا على الطلب بأن عيد الاضحى هو عطلة رسمية ، وهو من أهم المناسبات الدينية للمسلمين في العالم وفي العراق . ولذلك فقد نصحنا فريق التفتيش بتاجيل الزيارة إلى ما بعد أيام العيد مباشرة . ومثلما يحترم العرب والمسلمون الشعائر والعطل الدينية للآخرين فعلى الآخرين احترام مناسباتنا وعطلنا الدينية ، إلا أنهم أصروا على موقفهم . وقالوا إنهم يرغبون في المجيء إلى بغداد لتسليم رسالة الى وزير خارجية العراق . وبالفعل وصلوا الى بغداد حيث قطعت أجازتي - أي الوزير نفسه - واستقبلتهم مساء يوم السبت ٢٣ حزيران/يونيه ، وهو أول أيام عيد الاضحى ، واستلمت منهم الرسالة .

"وأثناء المقابلة طلبوا زيارة موقع قرب بغداد وتبين أنه موقع عسكري ضمن منطقة عسكرية فيها مواقع متعددة تابعة لوزارة الدفاع وليس لوزارة الصناعة والمعادن .

"ورغم الصعوبات بسبب عطلة عيد الاضحى حيث أغلب المسؤولين والموظفين المعنيين في هذه الاماكن يتمتعون بعطلة العيد ، فقد عملنا جهدنا للحصول على موافقة الجهات العسكرية لتحقيق زيارة الفريق لذلك الموقع .

"وعندما ذهبوا إليه طلبوا زيارة مواقع أخرى ضمن تلك المنطقة العسكرية . ولم تحصل موافقة الضابط المسؤول عنها لانه لم يتلق تعليمات من مراجعه بالسماح لاي جهة بدخول تلك المواقع . هذا أمر مألوف في جميع الدول حيث أن المواقع العسكرية لا يمكن زيارتها من دون استعمال الموافقات الاصولية .

وقد أضاف السيد الوزير في تصريحه

"عندما سمعنا من فريق الأمم المتحدة عن عدم تمكنهم من زيارة المواقع الاخرى التي طلبوا زيارتها ، أوضحنا لهم الأسباب وقمنا بالاتصال بالجهات العراقية المختصة وطلبنا منها إصدار التعليمات للضابط المسؤول عن تلك المواقع للسماح لفريق التفتيش بزيارتها وقد تم ترتيب الزيارة وباشر الفريق زيارته للمواقع المذكورة اعتبارا من الساعة السابعة من صباح هذا اليوم ، الاربعاء ، السادس والعشرين من حزيران/يونيه حسب توقيت بغداد" .

وأكد السيد الوزير في تصريحه

"أن فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة قد زار يوم الثالث والعشرين من حزيران/يونيه ١٩٩١ مواقع تابعة لمنظمة الطاقة الذرية . كما أن الفريق طلب يوم أمس ، الخامس والعشرين من حزيران/يونيه زيارة موقعين آخرين تابعين لوزارة الصناعة والمعادن ، وحصلت موافقة الجهات العراقية المختصة بسرعة وبسهولة لان طلب الفريق كان واضحا ومحددا . وهذا أكبر دليل على تعاون العراق والسلطات العراقية المختصة مع الامم المتحدة . وهو برهان يفضح كذب وافتراء الجهات التي تتصيد في الماء العكر خدمة لسياستها المشبوهة" .

لقد أكد السيد الوزير مرة أخرى موقف العراق الثابت في التعاون مع الأمم المتحدة ومع الأمين العام ، وقال

"لقد أكد فريق الأمم المتحدة بتفتيش المرافق الكيمياوية العراقية في البيان الصحفي الذي أصدره في الرابع والعشرين من حزيران/يونيه ١٩٩١ إثر زيارته للقطر خلال الفترة من ٩ الى ١٤ حزيران/يونيه أنه لم يتثبت من وجود أية نشاطات غير معلنة متعلقة بالقدرات البيولوجية والنووية والصواريخ في مواقع المنشأة . وأن فريق التفتيش لم يجد مؤشرات على أن

العراق يحاول عامدا تضليل البعثة . ولقد كان موقف السلطات العراقية متعاون كليا" .

كما أكد السيد الوزير بأن العراق يلتزم بموقف موحد وواضح ومتعاون مع جميع الجهات التي يبعثها الامين العام والامم المتحدة الى العراق . ولذلك تعاملت الجهات العراقية المختصة بروح إيجابية مع الفريق الذي يرأسه السيد زيفيريرو الخاص بالتفتيش والتحقق من المواد النووية رغم اختياره لوقت غير مناسب كلية للقيام بالزيارة ، كما أوضحتُ ، إذ أن الفريق المذكور : أولا ، أصر على المجيء في فترة عيد الأضحى المبارك وهي عطلة رسمية ودينية عزيزة لدى كل العراقيين ؛ وثانيا ، طلب زيارة مواقع غير تابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية ، مما تطلب وقتا طويلا لاستحصال موافقة السلطات العراقية المختصة لترتيب متطلبات الزيارة .

لقد اختتم السيد وزير الخارجية العراقي تصريحه بالقول :

"إننا ننفي كليا الاخبار التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام ووكالات الانباء التي زعمت أن العراق منع فريق التفتيش من دخول منشأة هامة مزعومة تقع قرب بغداد . كما نستهجن تصرفات تلك الجهات التي صار همها الوحيد اختلاق الأكاذيب ونشرها لخدمة سياستها المشبوهة" .

وأود في الختام أن أؤكد لكم وللسادة أعضاء المجلس بأن العراق مخلص في تعاونه مع جميع بعثات الامم المتحدة بما في ذلك اللجنة المشكلة للإشراف ولإبادة جميع الاسلحة المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي لهذه الجلسة . وقبل أن أرفع الجلسة ، أدعو أعضاء مجلس الامن الى حضور مشاورات غير رسمية بعد هذه الجلسة مباشرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥